العنوان:	الانتخابات البرلمانية والمشاركة السياسية: القسم الثقافى لقصر التذوق سيدى جابر بالتعاون مع لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، الخميس الموافق 27 أغسطس 2015
المصدر:	مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	شادي، إيمان
المجلد/العدد:	مج16, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	207 - 210
رقم MD:	736673
نوع المحتوى:	اخرى
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، الإنتخابات البرلمانية، المشاركة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/736673

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ندوات ومؤتمرات

الانتخابات البرلمانية والمشاركة السياسية

(القسم الثقافي لقصر التذوق سيدي جابر بالتعاون مع لجنة العلوم السياسية

بالمجلس الأعلى للثقافة، الخميس الموافق 27 أغسطس 2015)

إيمان شادي*

تأتي أهمية هذه الندوة هذه في ظل ما تمر به البلاد من مشروعات تحتاج لقوانين، وكذا ونحن على مشارف الانتخابات البرلمانية، وما تمثله من تحدي وفرصة في الوقت ذاته.

بالإضافة إلى أهمية إقرار كل ما صدر من تشريعات في غيبة المجلس، ليس هذا فحسب، بل مناقشتها كل على حدة في وقت لاحق، حتى يتسنى للجميع فرصة للمناقشة والتقرير ما فيه مصلحة البلاد والعباد. وفي ضوء توقع إجراء الانتخابات البرلمانية في غضون أسابيع قليلة قادمة لتكون الاستحقاق الانتخابي الثالث في خريطة المستقبل التي تم التوافق عليها بعد 30 يونيو لترسم مسار المرحلة الانتقالية. قام قصر ثقافة التذوق بالإسكندرية بعقد هذه الندوة تحت رعاية الأستاذ الدكتور عبد الواحد النبوي عبد الواحد وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة، والأستاذ الدكتور محمد أبو الفضل بدران الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، والأستاذ الدكتور إكرام بدر الدين مقرر لجنة العلوم السياسية، وتحدث فيها الأستاذ الدكتور إكرام بدر الدين أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والدكتورة حنان كمال أبو سكين مدرس العلوم السياسية بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية، وأدارها الدكتور محمد مرسي مدرس العلوم السياسية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

وتناقش ظهور مخاوف بعض السياسيين من تعطل الحياة السياسية في مصر إذا ما حدث تصادم بين المؤسسة التشريعية وبين الرئيس على ضوء ما سيتمتع به البرلمان المقبل من اختصاصات غير مسبوقة في التاريخ المصري، هل يمكن أن تصاب الحياة السياسية بأزمة؟ وهل اختصاصات البرلمان متوازنة مع صلاحيات الرئيس أم تختص من صلاحياته؟ وما طبيعة نظام الحكم في ذلك الدستور هل برلماني أو مختلط؟ وأهمية البرلمان القادم، والتحديات التي تواجهه والقوانين التي تحكم العملية السياسية، ودور العضو البرلماني وأهمية وخطورة المال السياسي.

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

استهل الندوة الدكتور إكرام، والذي تحدث بشكل عام عن الانتخابات، من انتخابات نقابات واتحاد طلاب، ومجالس الكليات، ونوه أن المرحلة التي تمر بها مصر والمرحلة القادمة بما تشمله من مشروعات عملاقة كمشروع الضبعة واستخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية ومشروع قناة السويس الجديدة واستصلاح المليون والنصف مليون فدان وتنمية سيناء كلها مشروعات بحاجة إلى اتخاذ قرارات وسن قوانين وتشريعات، لتسهل الاستثمار وتجذب المستثمر وتطمأنه تؤكد على أهمية البرلمان القادم. بالإضافة إلى القرارات التي تتعلق بالأمن القومي المصري، وموضوع المصالحة، ومناقشة وإقرار القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان.

وعرف دكتور إكرام العضو البرلماني ونفي عنه كونه عضو تقديم خدمات كما اعتدنا في السابق، ووضح دوره الذي يتمثل في مراقبة الحكومة وسن القوانين والتشريعات ومناقشة الاتفاقات والمعاهدات الدولية واتخاذ القرارات التي تساعد على تنفيذ مبادئ الدستور. وأوضح أن العهد السابق بما فيه من "نواب أبو الهول" كما وصفهم، و "نواب الكيف"، و "نواب القروض"، و"نواب تأشيرات الحج" لن يعود ثانية. وأوضح أن القوانين التي تحكم العملية الانتخابية ثلاث هي قانون مباشرة الحياة السياسية وقانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر. وتحدث تفصيلا عن كل واحد من هذه القوانين وما تعنيه.

ثم أشار للتحديات التي تواجه البرلمان القادم وأهمها تحدي التنمية الذي يشمل تحدي الزمن لإنجاز ما بدأنا فيه من مشروعات كمشروع قناة السويس الذي يعتبر خير دليل على ذلك، بالإضافة إلى مشكلة التشظي أو التشرذم الحزبي أي كثرة الأحزاب السياسية على الساحة، فنحن الآن لدينا 105 حزب، ولا يتوقع أن يحصل أي منها على الأغلبية، وهو يمثل عائق في الحصول على الأغلبية داخل المجلس للموافقة على وإقرار القوانين (الأغلبية 50+1)، أو أن يصل إليه أناس ممن سبق وأسقطهم الشعب، فسيكون التحدي عدم إعادة نظام أسقطه الشعب من قبل.

ثم تطرق لأشكال المشاركة السياسية؛ كالترشح أو التصويت، ولأهمية مشاركة بعض القطاعات كالشباب والمرأة والأقباط، ووجوب أن ترتفع نسبة المشاركة عما كانت عليه من قبل، فمشاركة 23 بالمائة ممن لهم حق التصويت تعني أنه من بين كل أربع أشخاص لهم حق التصويت خرج شخص واحد للمشاركة وهي نسبة ضئيلة وإن دلت فإنها تدل على مدى الإحباط واللامبالاة التي وصل لها الشعب، لعدم ثقتهم في الحكومة، وثقتهم بتزوير الانتخابات، أما هذه المرحلة فإن هذا غير وارد لعدم وجود حزب حاكم يتم تزويرها لمصلحته، كما أنه من غير الوارد حدوث عنف سياسي أو بلطجة أو الإغراء بالمال السياسي، وأنه سيتم التدقيق في كل ذلك، خاصة المال السياسي ومصدره ونصيب الضرائب منه، خاصة لما يمثله من تهديد على الأمن القومي المصري في حال أن يكون تمويل خارجي.

ثم علق مدير الندوة الدكتور محمد مرسي بأن الدول حولنا لم تصل بعد للمرحلة الثالثة الديموقراطية التعاقدية، وأعطى الكلمة للدكتورة حنان التي تحدثت عن الانتخابات القادمة واختصاصات البرلمان الجديد كما جاءت في الدستور كما جاءت في دستور، ومنها أن يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وصحة انعقاد المجلس في حال أن المجلس بصدد اتخاذ قرارات، خاصة فيما يتعلق بالموافقة على القوانين والتي تتمثل في وجوب أن تكون بالأغلبية المطلقة للحاضرين وبما لا يقل عن ثلث عدد أعضاء المجلس. كما تصدر القوانين المكملة للدستور بموافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. وتحدثت كذلك عن مشروعات القوانين ودور اللجان النوعية، كما يضاف لمهام مجلس النواب مناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة، وكذلك السماح للسلطة التنفيذية بالاقتراض أو الحصول على تمويل أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة.

ثم تحدثت عن الرقابة البرلمانية وحقوق العضو وواجباته مثل أن لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة في دور الانعقاد ذاته. ويجوز للعضو سحب السؤال في أي وقت ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في الجلسة ذاتها. وكذلك أنه يجوز لعشرين عضوا من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه. وكذلك حق كل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بيانا عاجلا إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم في الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية. كما تحدثت عن حصانة أعضاء البرلمان وأهميتها، وانتهاكها وسقوطها، ثم تعرضت الدكتورة حنان لمهام رئيس الجمهورية، ودور البرلمان في التصديق على بعض المعاهدات، ثم للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تتمثل في أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة وبقرار مسبب وبعد استفتاء الشعب ولا يجوز حل المجلس لذات السبب الذي حل من أجله المجلس السابق. ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء على الحل خلال عشرين يوما على الأكثر، فإذا وافق المشاركون في الاستفتاء بأغلبية الأصوات الصحيحة أصدر رئيس الجمهورية قرار الحل ودعا إلى انتخابات جديدة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ صدور القرار. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإعلان النتيجة النهائية.

وتختتم كلمتها بأنه رغم الصلاحيات العديدة التي اختص بها الدستور البرلمان كما سبق التوضيح إلا أنه علميا وواقعيا يصعب حدوث أزمة بين الرئيس والبرلمان لعدة اعتبارات أولها عند حدوث أزمة سيتم حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة وبالطبع وفق السياق الثقافي المصري يميل السياسيون والبرلمانيون للاحتفاظ بمناصبهم أطول مدة ممكنة خاصة مع ارتفاع الإنفاق على الدعاية الانتخابية وثانيها أنه حال الأزمة سيتم الرجوع للشعب للاستفتاء، وثالثها أن صلاحيات

البرلمان في مجالي الرقابة على الحكومة والتشريع وإقرار موازنة الدولة هي حق أصيل للبرلمان، ورابعها تشتت القوى السياسية في مصر وحتى الآن لا يوجد حزب أو حزبين كبيرين يمثلان أغلب المواطنين مما يزيد توقعات تنوع الطيف السياسي في البرلمان القادم.

وقد دارت المناقشات حول مواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن، وأهمية وجود البرلمان في حالة وجود قوانين بها مشكلات أو بحاجة لتعديلها، ودور اللجنة العليا للانتخابية ثم مفوضية الانتخابات وهي المسئولة عن متابعة إدارة العملية الانتخابية وتحويل الجرائم الانتخابية للنيابة والجديد أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم. وكذلك للسنة المعينة في البرلمان 5% من إجمالي 596 عضو معين ومنتخب.

كما تم مناقشة التحديات التي تواجه البرلمان القادم مثل توفير مناخ يساعد على تنفيذ المشروعات القومية التي أعلنت عنها الحكومة والتحدي الزمني وتحقيق طموحات الناس الاقتصادية والسياسية، وتحدي عدم وجود حزب أو اثنين كبيرين، مما يطرح كثير من التساؤلات حول كيف ستعمل كل هذه الأحزاب داخل البرلمان. كما تطرق أحد الحاضرين لتزوير الانتخابات، وما إذا كان هناك ثقة من المواطن في الحكومة الحالية مقارنة بحكومات الماضي، وأجابت المنصة بنعم... لأنه لا يوجد حزب حاكم ولا تؤيد الحكومة حزب بعينه. وتطرق آخر لخطورة المال السياسي والإكراه وقت حكم الحزب الوطني، وأشارت المنصة أنه أمر غير وارد حدوثه الآن، وأن الإغراء الوحيد هو الرشاوي الانتخابية لانتخاب تيار بعينه.

وتطرق آخر للأنفاق الانتخابي والالتزام بالقرارات، وأشارت المنصة أن سقف الإنفاق 2.5 مليون جنيه مصري للقائمة الصغيرة (15 مقعد) في المرحلة الأولى، وللقائمة الكبيرة (45 مقعد) فإن سقف الإنفاق الانتخابي للمرحلة الأولى 7.5 مليون جنيه مصري. وسأل أحد الحاضرين عن كيفية الاختيار، وأجابت المنصة أن الاختيار يكون للأفضل من حيث السمعة الجيدة والبرنامج الانتخابي وألا يكون المرشح تابع للإخوان أو الحزب الوطني وأن يكون مشهود له بالنزاهة والكفاءة.

ثم تم التطرق لثلاث قضايا شائكة هي حضور العضو البرلماني وهو ما يستوجب وجود تصويت اليكتروني حتى لا يتغيب النواب كما كان من قبل... ألا يقل الحضور عن الثلث، ثم قضية تأهيل الشباب ودور المجتمع المدني، وقضية تمكين الفئات المهمشة كالشباب والمرأة والأقباط وذوي الإعاقة والمصريين في الخارج والعمال والفلاحين، وهو ما يمكن تفعيله من خلال أن تشمل القائمة الصغيرة 7 مرآة، 2 شباب، 2 عمال وفلاحين، 3 أقباط، 1 ذوي إعاقة، 1 مصريين في الخارج، وأن تشمل القائمة الكبيرة ثلاث أضعاف هذا العدد.

وأخيرا تطرق أحد الحضور إلى المدى الزمني المسموح به للبرلمان القادم لإقرار القوانين التي صدرت في غيبته (خمسة عشر يوما) وأنها غير كافية، وأجابت المنصة أنه يجب أن تتم الموافقة عليها بشكل مبدئي ثم بعد ذلك يتم دراسة كل منها على حدة. وضرورة وجود مساعدين برلمانيين للعضو البرلماني وأهميتهم في إعداد البيانات القانونية للبرلماني لأنه غير ملم بالتشريعات والقوانين.